A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة البرنامج

الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة

7–11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022

تقييم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظمة الأغذية والزراعة

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Clemencia Cosentino

مديرة مكتب التقييم

الهاتف: 53903 06570 39+

البريد الإلكتروني: OED-Director@fao.org

الموجز

- بناءً على طلب لجنة البرنامج، أجرى مكتب التقييم تقييمًا لدور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) وعملها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولمنظمة الأغذية والزراعة تاريخ طويل في تشجيع مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يعود إلى أواخر سبعينيات القرن الماضي، حين بدأت بمساعدة البلدان النامية على التعلّم من الدروس المستفادة والابتكارات التي خضعت للتجربة والابتكار في بلدان أخرى من الجنوب. وتمّ تجديد هذا العمل في الفترة 2012–2013 من خلال إنشاء وحدة مخصصة ووضع أوّل استراتيجية للمنظمة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب.
- مع حلول شهر يونيو / حزيران 2021، نفذت منظمة الأغذية والزراعة حافظة تضمّ 137 مشروعًا وتغطي 107 بلدًا بميزانية مخصصة تُقدّر بنحو 280 مليون دولار أمريكي حتى يومنا هذا. ودعمت مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تبادل المعارف وتقاسم الدراية التقنية والتعاون بين الأقران والحوار على مستوى السياسات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.
- وركّزت عملية تقييم هذه المشاريع واستراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الإجابة على الأسئلة التالية:

(أ) إلى أي مدى تعتبر استراتيجية المنظمة ومشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مفيدة ومتسقة؟

(ب) إلى أي مدى ساهمت مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق النتائج المنشودة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وهل قامت بذلك عن طريق بناء بيئة مؤاتية؟

(ج) إلى أي مدى تعتبر نتائج مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إن وجدت، مستدامة؟

(د) إلى أي مدى تم إدماج المواضيع الشاملة، مثل المساواة بين الجنسين، في مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؟

- استخدمت عملية التقييم أساليب متعددة شملت تحليلًا وصفيًا لحافظة مؤلفة من 137 مشروعًا من مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تم تنفيذها بين يناير / كانون الثاني 2012 ويونيو / حزيران 2021، واستعراضًا لوثائق المنظمة (استراتيجية المنظمة ووثائق التخطيط، واتفاقيات التمويل مع مقدمي خدمات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي)، وأكثر من 300 مقابلة مع الجهات المعنية (المستفيدين من المشاريع والنظراء الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في البلدان التي تُنفّذ مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي)، وملخّصًا توليفيًا لما مجموعه 55 عملية تقييم للمشاريع والمكونات الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، و11 دراسة حالة قطرية، وتحليلًا مُقارنًا للمبادرات المماثلة التي تنفذها ثماني وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك الوكالات التي توجد مقارها في روما).

- يتبيّن من خلال التقييم أنّ مشـــاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد **تكيّفت** إلى حدّ كبير مع الخطط الوطنية واحتياجات الشـركاء. وركزت هذه المشـاريع في الغالب على دعم تحقيق نتائج التنمية في حين كان استخدامها في السياقات الإنسانية أقل تواترًا بكثير. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسى موضوع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية متزايدة بالنسبة إلى الوكالات التي توجد مقارها في روما.
- **ساهم** التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز التعاون المؤسسي والحوار على مستوى السياسات في مجموعة واسعة من المجالات الفنية. واعترف النظراء الحكوميون بـأنّ قدرة المنظمة على تحديد وتعزيز مجموعة متنوعة من "الحلول الخاصـــة ببلدان الجنوب" تُعدّ مجالًا من مجالات قوتها. وتمّ تصـــميم عدد من التدخلات الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتلبية الاحتياجات المحلية، وتمّ تكييفها مع السياقات المحلية وبناؤها بالاستناد إلى الدروس المستخلصة من المشاريع السابقة أو البرامج الأخرى. ومع ذلك، لم يكن تصميم بعض المشـاريع مناسـبًا دائمًا للسـياق المحلي. كما خلصـت عملية التقييم إلى أنّ مشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تمّ تصميمها وتنفيذها بالتآزر مع مشاريع المنظمة أو الشركاء الآخرين كانت أكثر فعالية من المشاريع القائمة بذاتها.
- كانت **اسـتدامة** مشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي متباينة ومتأثرة بدرجة الملكية وبالقدرات المحلية وقدرات المنظمة وبتوفر الموارد. وبالإضـافة إلى ذلك، لا تُشـير الوثائق الاسـتراتيجية الخاصـة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل كافٍ إلى السياسات والاستراتيجيات المؤسسية ذات الصلة مثل سياسة المساواة بين الجنسين للفترة 2020–2030، ورؤية المنظمة واستراتيجيتها للعمل في مجال التغذية، والاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ للفترة 2022–2031.
- خلصـــت عملية التقييم إلى أنّ المنظمة قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في تســـهيل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإلى أنّ لديها الفرصـــة للاضـــطلاع بدور قيادي داخل منظومة الأمم المتحدة، بالعمل عن كثب مع الاقتصـــادات الناشـــئة والبلدان المتوســـطة الدخل والجهات المانحة التقليدية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــــادي)، من أجل تعزيز الحلول التي تمّ اختبارها في الجزء الجنوبي من العالم. ويُقدّم التقييم للمنظمة توصيات يجب مراعاتها عند تحديد أفضـل السـبل للاسـتفادة من مشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارها آلية لتنفيذ حافظة مشـــاريعها الآخذة في الاتســـاع في مجال حالات الطوارئ والقدرة على الصـمود (التوصـية 1)، ولتعزيز تصـميم تدخلات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (التوصـية 2)، وللتركيز بشـــكل أكبر على دعم إنشـــاء بيئة تمكينية (التوصـــية 3)، ولإعادة تنظيم توجيهاتها الاســـتراتيجية وجهودها في مجالي الاتصال وتعبئة الموارد (التوصية 4).

التوجيهات المطلوبة من لجنة البرنامج

- إنّ لجنة البرنامج مدعوة إلى استعراض مضمون الوثيقة وتقديم ما تراه مناسبًا من توجيهات.

أوّلًا – المقدمة

1- طلبت لجنة البرنامج التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، في دورتها التاسعة والعشرين بعد المائة، من مكتب التقييم إجراء تقييم لمبادرات المنظمة المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

2- وفي إطار هذه المبادرات، يشير التعاون إلى "تبادل وتشاطر الحلول الإنمائية الرئيسية – من معارف وتجارب وممارسات جيّدة وسياسات وتقنيات وموارد".[1] وقد تحدث هذه التفاعلات في الجزء الجنوبي من العالم (وتُسمّى "التعاون بين بلدان الجنوب") أو بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية بالتعاون مع شريك ثالث، غالبًا ما يكون بلدًا متقدمًا أو مانحًا، أو اقتصادًا ناشئًا، أو منظمة متعددة الأطراف (ويُسمّى "التعاون الثلاثي"). وفي هذا التقرير، يُشار إلى نهجي التعاون المذكورين مجتمعين بتسمية "التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي".

3- ويتمّ تمويل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل أساسي من خلال اتفاقيات لتقديم أنشطة تُلبي الاحتياجات القطرية. وتشمل هذه الاتفاقيات ما يلي: (أ) تبادل الخبرات الفنية لفترات قصيرة؛ (ب) وتبادل الخبرات الفنية في الأجلين المتوسط والطويل؛ (ج) والجولات الدراسية والدورات التدريبية؛ (د) والحوار على مستوى السياسات؛ (هـ) وتبادل الحلول العينية والفنية.

4- ويستند التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى تاريخ المنظمة الطويل في تعزيز التعاون من أجل مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الدروس المستخلصة والابتكارات التي خضعت للتجربة في أماكن أخرى من الجنوب. وتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا العمل في الفترة 2012–2013 من خلال إنشاء وحدة مخصصة ووضع أوّل استراتيجية للمنظمة للتعاون بين بلدان الجنوب قائمة على الركائز الأربع التالية:

(أ) تبادل الحلول الإنمائية الخاصة ببلدان الجنوب واعتمادها؛
(ب) ووضع منصات لتعزيز التواصل المعرفي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب؛
(ج) ودعم السياسات الأولية لتفعيل التعاون بين بلدان الجنوب؛
(د) وتهيئة بيئة تمكينية للتعاون بين بلدان الجنوب وخارجها.

5- وينظر هذا التقييم في مدى ملاءمة الاستراتيجية والمشاريع الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واتساقها ومساهماتها واستدامتها. وقد تساعد نتائج هذا التقرير المنظمة في تحسين تصميم وتنفيذ التدخلات المستقبلية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفي إبلاغ الجهات المعنية بإنجازاتها في هذا المجال. وتتوجه هذه المعلومات بشكل أساسي إلى أعضاء المنظمة والإدارة العليا والعاملين في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

6- ويُنظَّم ما تبقى من هذا التقرير على النحو التالي: يتضمن القسم الثاني وصفًا للمنهجية المتبعة. ويقدم القسم الثالث لمحة عامة عن برنامج المنظمة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويحتوي القسم الرابع على نتائج التقييم، بينما يتضمّن القسم الخامس استنتاجات التقييم وتوصياته.

[1] منظمة الأغذية والزراعة. من دون تاريخ. *التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*. متاح على الرابط التالي: https://www.fao.org/3/h0045e/h0045e.pdf

ثانيًا– منهجية التقييم

7- **استرشدت عملية التقييم بنظرية التغيير** التي وُضعت بالتشاور مع شعبة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة للمنظمة. وتُحدّد نظرية التغيير كيفية سعي مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه النظم الزراعية والغذائية في القسم الجنوبي من العالم. وبإيجاز، تقدم المنظمة وشركاؤها "المدخلات" (أي الدعم المؤسسي والموارد والقدرات لتصميم مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنفيذها). وتُستخدم هذه المدخلات بعد نشرها في تنفيذ أنشطة من قبيل تبادل المعارف أو الابتكارات، والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مجموعة من النواتج (مثل تبادل المعارف، وإقامة الشراكات، وإجراء الحوارات على مستوى السياسات وأنشطة التوعية). ومن المتوقع أن تؤدي هذه النواتج إلى تحقيق النتائج المنشودة (مثل بناء القدرات أو تعزيزها، وتكييف الحلول أو الابتكارات وتوسيع نطاقها، وتعديل / وضع السياسات العامة وتنفيذها). وستؤدي هذه النتائج إلى بناء نظم غذائية وزراعية أكثر قدرة على الصمود وأكثر شمولية وكفاءة على المدى الطويل.

8- **واستند التقييم إلى نظرية التغيير هذه لتوجيه التحليل المستخدم للإجابة على الأسئلة الواردة في التقييم:**

(أ) إلى أي مدى تعتبر استراتيجية المنظمة ومشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مفيدة ومتسقة؟

(ب) إلى أي مدى ساهمت مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق النتائج المنشودة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وهل قامت بذلك عن طريق بناء بيئة تمكينية؟

(ج) إلى أي مدى تعتبر نتائج مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إن وجدت، مستدامة؟

(د) إلى أي مدى تم إدماج المواضيع الشاملة، مثل المساواة بين الجنسين، في مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؟

9- **للإجابة على هذه الأسئلة، استخدمت عملية التقييم طرقًا متعددة** شملت تحليلًا وصفيًا لحافظة مكونة من 137 مشروعًا من مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تم تنفيذها بين يناير / كانون الثاني 2012 ويونيو / حزيران 2021، واستعراضًا لوثائق المنظمة (استراتيجية المنظمة ووثائق التخطيط، واتفاقيات التمويل مع مقدمي خدمات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي)، وأكثر من 300 مقابلة مع أصحاب المصلحة (أجريت مقابلات في كل بلد مع عدد يتراوح بين 18 و25 من العاملين في المنظمة ومستفيدون من المشاريع والنظراء الحكوميين وممثلون عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني)، وملخّصًا توليفيًا لما مجموعه 55 عملية تقييم متعلقة بالمشاريع والمكونات الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، و11 دراسة حالة قطرية، وتحليلًا مُقارنًا للمبادرات المماثلة التي تنفذها ثماني وكالات تابعة إلى منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك الوكالات التي توجد مقارها في روما). وأجرى التقييم أيضًا سلسلة من الدراسات الاستقصائية لموظفي المنظمة والجهات المعنية الحكومية. ويوفر الملحق 1 معلومات مفصلة عن الأساليب ومصادر البيانات المستخدمة.[2]

[2] الملحق متاح على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة: https://www.fao.org/evaluation/ar

10- **وواجهت عملية التقييم عددًا من التحديات** التي تسببت في حدوث تأخير وأثّرت على خطط جمع البيانات وتحليلها، ولا سيما:

(أ) سُجّلت معدلات إجابة منخفضة على الدراسات الاستقصائية الموجهة للموظفين والنظراء الحكوميين والمصممة لإعداد تقديرات تمثيلية بشأن تجارب الجهات المعنية وتصوراتها (4 و23 في المائة على التوالي)، وبالتالي تعذّر استخدامها في التحليل.

(ب) واستندت عملية التقييم إلى رصد نظم البيانات وتقييمها للحصول على بيانات بشأن نتائج المشروع، ولكنّ هذه البيانات لم تكن متاحة.

(ج) وبُذِلت جهود كبيرة لإنشاء مجموعة بيانات متعلقة بحافظة مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأغراض هذا التقييم، مما تسبب في حدوث تأخير.

(د) وأعاقت جائحة كوفيد-19 وصول فريق التقييم إلى المستفيدين في العديد من البلدان، مما حدّ من عدد المستفيدين الذين أجريت مقابلات معهم في إطار دراسات الحالة.

11- **وتمت معالجة هذه التحديات** من خلال إجراء مقابلات إضافية مع الجهات المعنية وتجميع التقييمات الموجودة لمشاريع أو مكونات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير وجهات النظر الواردة في المقابلات على أنها تمثل حافظة مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الرغم من قيمتها في تقديم تصورات بشأن الأداء واقتراحات بشأن مجالات التحسين المحتملة.

ثالثًا– لمحة عامة عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظمة الأغذية والزراعة

ألف – مراحل تطور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظمة الأغذية والزراعة

12- **للمنظمة تاريخ طويل في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** وأنشأت المنظمة بداية مركز تنسيق للتعاون بين بلدان الجنوب في عام 1979، أي في السنة التالية لاعتماد "خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية" في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني بين البلدان النامية. واعتبارًا من عام 1994، أطلقت المنظمة سلسلة من برامج الشراكة التي تركز على تبادل الخبراء في مجال التعاون الفني بين البلدان النامية وتعزيز التعاون الفني بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأدى اعتماد البرنامج الخاص للأمن الغذائي من قِبل مؤتمر القمة العالمي للأغذية إلى تعزيز هذه الجهود التعاونية.

13- **وبناءً على هذه التجارب الأوليّة، وضعت المنظمة استراتيجية للتعاون بين بلدان الجنوب** في عام 2013 تهدف إلى جعل التعاون بين بلدان الجنوب "وسيلة فعالة وكفؤة لبناء عالم خالٍ من الجوع". وفي عام 2016[3]، أضيفت بعض الأمثلة التوضيحية إلى استراتيجية المنظمة، بما في ذلك إشارة محددة إلى التعاون الثلاثي. ووُصفت ركائز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على النحو التالي:

(أ) **تسهيل تبادل الحلول الإنمائية على مستوى القاعدة:** على افتراض توفر مجموعة واسعة من الحلول الإنمائية الخاصة ببلدان الجنوب لسدّ الثغرات المتعلقة بالمعارف والقدرات في الجنوب. وتسهل المنظمة عملية تحديد الحلول الإنمائية ونقلها وتكييفها وتوسيع نطاقها من بلد إلى آخر.

(ب) **وضع منصات لإقامة شبكات لتبادل المعارف بشأن التعاون بين بلدان الجنوب ومنصات على المستوى المؤسسي:** تعتبر الوساطة المعرفية إحدى المزايا المقارنة الأساسية للمنظمة. وتسهّل المنظمة الترابط بين "العرض" و"الطلب" من خلال تعزيز منصات المعارف لتبادل الخبرات والمعارف والحلول الإنمائية الزراعية.

(ج) **إسداء المشورة في مرحلة وضع السياسات العامة:** تشارك المنظمة في مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على أعلى مستوى سياساتي مع الحكومات والشركاء الاستراتيجيين. والهدف من ذلك هو تأمين بيئة سياساتية مؤاتية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تمكين بلدان الجزء الجنوبي من العالم من العمل معًا لدعم الأهداف الإنمائية المشتركة.

(د) **وتأمين بيئة مؤاتية لتفعيل التعاون بين بلدان الجنوب:** توفير الدعم المؤسسي القوي للتعاون بين بلدان الجنوب داخل المنظمة وخارجها على حد سواء. ويتطلب تفعيل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إقامة شراكات وتحالفات استراتيجية أوسع نطاقًا، وزيادة التعريف بالتعاون، وتعزيز القدرات الفنية داخل المنظمة وتعميمها ورصدها وتقييمها، وتعبئة الموارد اللازمة.

[3] FAO. 2016a. *FAO's South-South and Triangular Cooperation Strategy in Action. Fostering partnerships among the Global South*. https://www.fao.org/3/i6249e/i6249e.pdf

14- **وأصـــدرت المنظمة مؤخرًا خطوطًا توجيهية جديدة لتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[4] (الخطوط التوجيهية للعمل في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للفترة 2022–2025).** وتهدف هذه الخطوط التوجيهية الجديدة إلى تعزيز "مكانة المنظمة كجهة عالمية مناصرة ومنظِّمة ووسيطة وميسرة وتمكينية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في القطاع الزراعي والنظم الزراعية والغذائية". وهي تعزز أيضًا الدور المركزي الذي تضطلع به مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الدعم من قِبل أعضاء المنظمة. وتُبرز هذه الخطوط التوجيهية أيضًا المواءمة المتزايدة بين استراتيجية المنظمة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومبادئ الأمم المتحدة على النحو المبين في إطار العمل لعام 2016 الذي وضعه الأمين العام.[5]

باء – خصائص حافظة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

15- تتسم **مشاريع المنظمة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بتركيزها على المستوى الإقليمي أو القطري.** ويكشف تحليل حجم الحافظة (2012-2021) من حيث عدد المشاريع وحجم التمويل المسائل التالية:

(أ) من المرجح أن تكون نسبة التركيز الإقليمي[6] أو القطري (43 في المائة و37.5 في المائة على التوالي) لمشـــاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكبر من نســـبة تركيزها الأقاليمي أو العالمي (7 في المائة و12.5 في المائة على التوالي).

(ب) حصـلت المشـاريع الإقليمية والقطرية على الجزء الأكبر من التمويل (حوالي 92 مليون دولار أمريكي و70 مليون دولار أمريكي على التوالي بين عامي 2012 و2021) مقارنة بالمشاريع الأقاليمية والعالمية.

(ج) رغم انخفاض عدد المشـاريع العالمية التي تُنفَّذ في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المتوســط (حوالي 3 ملايين دولار أمريكي لكل مشـــروع) فإنّ ميزانيتها أكبر من ميزانية المشـــاريع الإقليمية أو القطرية في المتوسط (حوالي 1.5 ملايين دولار أمريكي لكل مشروع).

16- **وتحظى الغالبية العظمى من المشـاريع بالدعم المقدّم من ثلاثة بلدان ومن منظمة الأغذية والزراعة.** وبين عامي 2012 و2021، استفاد ما مجموعه 107 بلدان من مشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع أنّ هذه المشـــاريع تحظى بالدعم المالي من 21 بلدًا و6 منظمات دولية / إقليمية، تلقى 80 في المائة منها الدعم من ثلاثة بلدان هي البرازيل والصين وتركيا ومن منظمة الأغذية والزراعة.

17- **وغالبًا ما تُنفّذ مشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضـمن شـراكة مع الحكومات. وقد يتم استخدام الشـراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ولكنها أقل شـيوعًا بكثير.** ومن المرجح أن تُنفّذ المشـــاريع مع الوزارات الحكومية وغيرها من الكيانات الحكومية (90 في المائة منها تقريبًا)، وهي غالبًا المؤسـسـات ذات التوجه البحثي أو المنظمات المتعددة الأطراف. ويُرجّح بدرجة أقلّ إقامة الشـراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني (وهي تُمثّل 18 في المائة و9 في المائة فقط من المشاريع الواردة في الحافظة، على التوالي).

[4] FAO and UNOSSC. 2022. *South-South in Action – South-South and triangular cooperation in agricultural development: FAO's experiences*. Rome and New York. https://www.fao.org/3/cc0678en/cc0678en.pdf

[5] UNOSSC. 2021. *United Nations System-wide Strategy on South-South and Triangular Cooperation for sustainable development*. https://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2021/04/United-Nations-system-wide-strategy-on-South-South-and-triangular-cooperation-for-sustainable-development-2020percentE2percent80percent932024.pdf

[6] بما يشمل المناطق دون الإقليمية.

الجدول 1: أنواع الشركاء المنفذين

الشركاء المنفذون	***الوصف***
الحكومة	*الوزارات، الكيانات الحكومية*
المؤسسات البحثية	*مراكز / مؤسسات الأبحاث، المختبرات والجامعات، والجمعيات الأكاديمية*
المنظمات الدولية / الإقليمية	*المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، المنظمات الحكومية الدولية، وكالات الأمم المتحدة، الكيانات / الهيئات الإقليمية*
المجتمع المدني	*منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، المنظمات المعتمدة على المجتمعات المحلية، الاتحادات المهنية، والشبكات*
القطاع الخاص	*المزارعون ومنظمات المزارعين، منظمات المنتجين والتعاونيات، المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الشركات الكبيرة الوطنية والمتعددة الجنسيات، المؤسسات المالية*
البرلمان	*البرلمان / الهيئات التشريعية الوطنية*

المصدر: فريق التقييم

18- **وتتضمن المشاريع مجموعة من المجالات الشاملة التي تُركّز عليها المنظمة، ولا سيما المجالات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتغذية والحوكمة. وتتوافق تصاميم المشاريع مع *الأفضليات الأربع* للمنظمة.** وتدمج جميع المشاريع الأنشطة التي تركز على موضوع شامل واحد على الأقل في تصميمها، وهي تتعلق في معظم الأحيان بالمساواة بين الجنسين (40 في المائة) وبالتغذية (29 في المائة) وبالحوكمة (25 في المائة). ويركز عدد أقل من المشاريع على تغير المناخ (14 في المائة) أو الشباب والشعوب الأصلية (12 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ 38 في المائة من مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تتوافق في تصميمها مع مجال الأولوية البرامجية "إنتاج أفضل"، (لا سيما من خلال المجال 1 الخاص بإنتاج أفضل "الابتكار الأخضر" والمجال 4 الخاص بإنتاج أفضل "حصول صغار المنتجين على نحو منصف على الموارد)". وتتماشى حصص أصغر من المشاريع مع مجالات الأولوية البرامجية "تغذية أفضل" و"حياة أفضل" و"بيئة أفضل" (24 في المائة و21 في المائة و17 في المائة على التوالي).

رابعًا– النتائج

ألف – الجدوى

النتيجة 1: تركز مشـــاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى حدّ كبير على التنمية، بما يتماشـــى مع الخطط الإنمائية الوطنية في مجموعة من المجالات الفنية، وتركّز أيضًا على تبادل التعلّم.

التركيز على التنمية

دعمت مشـــاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تنفيذ خطة التنمية الوطنية الثالثة في أوغندا. وفي أمريكا الوسطى، دعمت العديد من المشاريع الممولة من البرازيل والمكسيك الحوار السياساتي بشأن التغذية المدرسية والزراعة الأسرية. ووافقت الحكومة في منغوليا على منح إعفاء من الضرائب الجمركية ومن ضريبة القيمة المضافة لمشروع بناء دفيئات شمسية سالبة تمّ تطويرها وفقًا لنموذج التدخل الصيني.

التركيز على المساعدة الإنسانية

دعمت مشـــاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الإكوادور وغامبيا والمغرب اســـتجابة المنظمة لعدد من الأزمات الناشئة، مثل الجراد الصحراوي وحمى الخنازير ودودة الحشد الخريفية وجائحة كوفيد-19.

التركيز على التنمية الإنسانية

تضـــمّن أحد التدخلات في الجزائر مكونًا من مكونات مشـــاريع التعاون بين بلدان الجنوب بما يتماشـــى مع احتياجات وأولويات أنشطة الطوارئ والتنمية في مجالات الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والوقاية من الجراد الصحراوي.

19- وركّزت الغالبية العظمى من مشـــاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (2012-2021) على التنمية في مجموعة واسعة من المجالات الفنية، مما أتاح تبادل المعارف باعتباره النهج الأكثر شيوعًا في تنفيذ المشاريع. وعلى وجه التحديد، يركز 94 في المائة من مشـــاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على التنمية و6 في المائة منها على حالات الطوارئ. (وكان التركيز المشترك على كلا المجالين نادرًا). وتكشف الوثائق الخاصة بالمشاريع أنّ التركيز على الأولويات الإنمائية كان متوافقًا مع خطط التنمية الوطنية.

20- وتمّ توزيع المشـاريع عبر مجموعة واسـعة من المجالات الفنية، بما في ذلك القطاع الزراعي (13 في المائة للمحاصـيل والثروة الحيوانية والأعمال التجارية الزراعية، وما إلى ذلك)، والأمن الغذائي والتغذوي (11 في المائة)، والزراعة الأسرية والتغذية المدرسية (10 في المائة)، والحراجة وموارد الأراضي (8 في المائة)، وتربية الأحياء المائية (7 في المائة)، والصحة النباتية والمياه والتربة (5 في المائة لكلّ منها)، وتغير المناخ (4 في المائة) وغيرها.

21- وكثيرًا ما تقترن المشـاريع التي توفر إمكانية تبادل المعارف (70 في المائة منها تقريبًا) بأنشـطة أخرى مثل الزيارات الميدانية التي يقوم بها الخبراء والفنيون أو الحوارات على مستوى السياسات. وتُشكّل عمليات التبادل الفني والتعاون المؤسسي أقل أنشطة التنفيذ تواترًا (لوحظت في أقلّ من 20 في المائة من المشاريع).

الجدول 2: نُهج تنفيذ مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

نهج التنفيذ	الوصف
إيفاد خبراء وفنيين	نشر الخبراء والفنيين (عادة لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر) لتقديم الدعم بما في ذلك التدريب، والعروض التوضيحية على المستوى الميداني، والدورات التدريبية، وتوفير التوجيه أثناء العمل، وتدريب المدربين
تبادل المعارف	أنشطة التعلم (عادة ما تكون قصيرة الأجل) مثل الرحلات الدراسية وزيارات المعارض وشبكات تبادل المعلومات غير الرسمية
التبادل الفني	نقل معارف وأساليب وأدوات محددة قائمة على التكنولوجيا، بما في ذلك المدخلات الزراعية والآلات الصغيرة والمعدات الزراعية والأصناف المحسنة و / أو المنهجية المرتبطة بالتكنولوجيات
التعاون المؤسسي	التعاون مع / بين المؤسسات بما في ذلك المشاريع البحثية المشتركة، والتطوير المشترك للمناهج الدراسية، وإنشاء شبكات / مراكز التفوق المعرفي، وتبادل الموظفين، وإعداد قوائم الخبراء المشتركة
الحوار على مستوى السياسات	الحوار السياساتي الرفيع المستوى، بما في ذلك الفعاليات / حلقات العمل لدعم المنتديات والاجتماعات البرلمانية بشأن تطوير السياسات والاستراتيجيات

المصدر: فريق التقييم

النتيجة 2: وجد التقييم أدلّة دامغة أكثر على تحقق النواتج في ركيزتين اثنتين من ركائز استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب لعام 2013، ألا وهما: دعم عمليات التعلم وتبادل التكنولوجيا، وإنشاء منصات للربط بالشبكات.

22- يشير تحليل التقارير المرحلية والنهائية المتاحة، والتقارير التقييمية التوليفية ودراسات الحالة القطرية، إلى أنّ مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد حققت عددًا من النواتج المتوقعة للمشاريع. وشملت هذه المخرجات (أ) تبادل الخبراء والفنيين ودعم تبادل الخبراء والفنيين (الركيزة 1) في بلدان متنوعة مثل الجزائر وأذربيجان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنغوليا وسري لانكا وأوغندا؛ (ب) وإنشاء منصات للربط بالشبكات (الركيزة 2) كما جرى في الكونغو من خلال شبكة الحراجة ومؤسسات التدريب البيئي في أفريقيا الوسطى، وفي سري لانكا من خلال المنصة الأقاليمية لتبادل المعلومات عبر المناطق.

23- وكانت الأمثلة على الجهود التي بذلتها المنظمة لتوفير الدعم المسبق على مستوى السياسات من أجل تفعيل التعاون بين بلدان الجنوب" (الركيزة 3) وإنشاء "بيئة محفزة للتعاون بين بلدان الجنوب" (الركيزة 4) محدودة بدرجة أكبر. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، أوغندا التي وضعت سياسة وصندوق استئماني وآلية تنسيق وطنية لدعم مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع ذلك كانت هذه الأمثلة قليلة، مما يشير إلى تحقيق نجاح محدود في تهيئة بيئة داعمة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

النتيجة 3: يعترف أصحاب المصلحة بأنّ المنظمة جهة موثوقة وذات مصداقية لتوفير المساعدة الفنية والدعم بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي أصبح بندًا هامًا في جدول أعمال الوكالات التي توجد مقارها في روما.

24- يشير تحليل المقابلات التي أُجريت مع أصحاب المصلحة (بما في ذلك النظراء الحكوميين والجهات المانحة) إلى اعترافهم بموثوقية المنظمة ومصداقيتها في توفير إطار للتعاون ومنتدى محايد للمفاوضات بين البلدان ومهارات فنية لتحديد مجالات التركيز ولتوجيه عملية التنفيذ طوال دورة المشروع.

25- ويُعدّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بندًا متزايد الأهمية في جدول أعمال الوكالات التي توجد مقارها في روما، على النحو المبين في خارطة الطريق المشتركة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.[7] وأشارت التعقيبات الواردة من العاملين في المنظمة إلى أوجه التعاون العالمي الوثيق بين برامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، مثل تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأغذية العالمي بشأن برنامج "الشراء من الأفارقة من أجل أفريقيا"؛ في حين يظلّ التعاون على المستوى القطري أقل شيوعًا. ويتضح ذلك من الانخفاض النسبي في عدد التدخلات المشتركة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، والتي وُجِدت في التقييمات السابقة وفي البلدان التي شملتها دراسات الحالة.[8] وتشمل التحديات الرئيسية التي تم تحديدها لزيادة التعاون على المستوى القطري الاختلافات في ولايات الوكالات التي توجد مقارها في روما، والموارد المحدودة على المستوى القطري، وارتفاع تكاليف المعاملات.

باء — الاتساق

النتيجة 4: تعمل أحيانًا بعض عناصر تصميم التدخلات الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على تعزيز المبادرات وأحيانًا أخرى تحدّ من إمكانية نجاحها.

26- ووفرّت عملية التقييم عدة أمثلة على التدخلات المتسقة — أي المصممة جيدًا لتلبية الاحتياجات المحلية وتكييفها مع السياق المحلي والتي استفادت في كثير من الأحيان من المشاريع السابقة والمبادرات الأخرى. ووفقًا لما أفادت به الجهات المعنية التي أُجريت معها مقابلات، كانت هناك أيضًا حالات قليلة تتطلب مشاركة أعمق وفي وقت مبكر من جانب أصحاب المصلحة الفنيين لضمان مواءمة تصاميم المشروع مع الاحتياجات المحلية، لا سيما في أفريقيا وأمريكا الوسطى. ففي حالة ناميبيا على سبيل المثال، كان المشروع مصممًا جيدًا لدعم المؤسسات الزراعية التجارية المتوسطة والكبيرة الحجم التي تديرها الحكومة، ولكن ليس المجتمعات الريفية وصغار المنتجين الذين كان بإمكانهم تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الحلول الصغيرة التي تقدمها مشاريع التعاون. وقد عزا الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات ذلك إلى المشاركة المحدودة للجهات المعنية المحلية غير الحكومية في مرحلتي تصوّر المشروع وتصميمه. ووردت أمثلة مشابهة من أذربيجان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث صُمّمت مشاريع

[7] FAO, WFP and IFAD. 2018. Joint Roadmap towards BAPA+40. https://www.unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2018/09/RBAs-Joint-Roadmap-towards-BAPA40.pdf

[8] بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، تم تحديد أربعة مشاريع رائدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإكوادور وكينيا وسري لانكا، بالإضافة إلى برنامج الشراء من الأفارقة من أجل أفريقيا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان مشروع (FMM/GLO/113/MUL) هو المشروع الوحيد الذي كان موضع تعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالتشارك مع السلطات المركزية لكنها فشلت في إشراك النظراء المحليين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوغو، وجدت عملية التقييم أنّ بعض المشاريع كان لها تصميم طموح أكثر مما ينبغي بالنظر إلى ميزانيتها والإطار الزمني المحدد لتنفيذها.

27- ولاحظ بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنّ هناك جوانب إيجابية وسلبية مترتبة على تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كمشاريع منفصلة أو مدمجة في مبادرات أخرى. فالخيار الأول يُيسّر رصد مشاريع التعاون، ولكن من المحتمل أن يكون الخيار الثاني أكثر تأثيرًا. وفي ما يلي بعض الأمثلة التي أُدمج فيها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المبادرات الأخرى:

(أ) تم دمج المخطط البرازيلي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أمريكا اللاتينية في المبادرة الإقليمية 1 (القضاء التام على الجوع). وتم استخدامه من خلال هذا المنبر للدعوة إلى إجراء تغييرات في السياسات في مجالات من قبيل التغذية المدرسية والمزارع الأسرية والزراعة الإيكولوجية في جميع أنحاء المنطقة.

(ب) واستفاد مشروع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل إنتاج الأرزّ المستدام من تدخلات المنظمة السابقة (برامج التعاون التقني في كوت ديفوار والسنغال) وكذلك من المبادرات الحكومية (مشروع التوسع في إنتاج الأرزّ في جمهورية تنزانيا المتحدة).

(ج) وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أُدمج نهج نوادي ديميترا في مشاريع المنظمة الجديدة[9] مثل مشروع UTF/CAC/001/CAC الذي دعم عملية تحديد دوافع إزالة الغابات ونهج التصدي لها، والتي كانت في ذلك الوقت من بين ركائز ومسارات عمل إطار البرمجة القطرية.

(د) وفي أذربيجان، استفاد تقييم القطاع الزراعي في إطار مشروع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي GCP/SEC/016/TUR من العمل المنجز لتعزيز الخدمات الزراعية في إطار مشروع التعاون السابق (TCP/AZE/018). وتضافرت جهود التآزر بين عملية بناء القدرات داخل وكالة الخدمات الزراعية في إطار مشروع التعاون SSTC GCP/SEC/016/TUR والدعم المقدّم لإعادة هيكلة وكالة الخدمات الزراعية في إطار مشروع التعاون السابق TCP/AZE/017.

(هـ) وفي السنغال، أقام مشروع التعاون OSRO/RAF/202/BRA علاقات تآزر مع البرامج الوطنية مثل "مشروع دعم شبكات الريّ الصغيرة المحلية من أجل إنتاج الأرزّ". وسهّل البرنامج الحكومي لدعم التنمية الزراعية وريادة الأعمال في المناطق الريفية عملية تسويق المنتجات الزراعية بمشاركة القطاع الخاص من خلال "شركة صناعة الألياف النسيجية" التي أوجدت سوقًا لفوائض الإنتاج.

28- ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على اتساق مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وعي موظفي المنظمة بهذه المسألة. واعتبر التقييم أنّه هناك المزيد من الأمثلة عن التدخلات المتآزرة في المناطق التي يكون فيها العاملون في المنظمة أكثر إلمامًا بشكل عام بأوجه التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (في أفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وتكون المكاتب القطرية بشكل عام أكثر وعيًا ونشاطًا

[9] على سبيل المثال، تمّ دمج نهج نوادي ديميترا في *مشروع منظمة الأغذية والزراعة لتمكين المرأة الريفية في القطاع الزراعي* المموّل من الصندوق الاستئماني للتضامن الأفريقي.

في مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عندما تتبع الحكومة سياسة وطنية في هذا الصدد كما هو الحال في كوبا أو المكسيك أو أوغندا.

النتيجة 5: يمكن إدماج مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مبادرات المنظمة الاستراتيجية الأخرى من أجل تعزيزها بشكل متبادل

29- أشار العاملون في المنظمة الذين أجريت معهم مقابلات إلى وجود فرص واعدة لا تُستغل بالكامل في الوقت الحاضر. وأشاروا تحديدًا إلى مبادرة "العمل يدًا بيد" وصندوق Yanbao اللذين يمكن أن يوفرا آليتين قيّمتين لاستخدام مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق واسع، مما يعزز النجاح المحتمل والمشترك لتلك المبادرات ولمشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل دعم التعاون التحويلي. واستعرض فريق التقييم بعض هذه المبادرات ولم يعثر على أدلة تُثبت تآزرها مع مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.[10]

النتيجة 6: يبدو أنّ احتمال نجاح الحلول النظامية أكبر مقارنة بالحلول التي تقدمها التكنولوجيا.

30- كشفت الزيارات إلى مواقع المشاريع واستعراض التقييمات السابقة أنّ التدخلات التي تركز على تغيير النظم (مثل برامج التغذية المدرسية) ستكون على الأرجح أكثر استدامة وأوسع نطاقًا مقارنة بالحلول التي تقدمها التكنولوجيا للمنتجين. ويُعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى عوامل مثل القيود المفروضة على الوصول إلى المدخلات الأساسية (مثل استخدام أصناف البذور المعدلة ذات الغلة الوفيرة لإنتاج الأرزّ)، ومدة المشاريع القصيرة، والدعم الفني المحدود المقدّم من موظفي الإرشاد، مما يؤدي إلى تقديم الحلول الفنية إلى عدد محدود من المستفيدين.

جيم – الإسهامات

31- يمكن أن يؤدي عمل المنظمة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على النحو الموضّح في نظرية التغيير، إلى نقل مزيد من الدراية الفنية، وتحسين تبادل الخبرات بين الأقران، وتعزيز التعاون المؤسسي والربط بالشبكات، وتعزيز الحوار على مستوى السياسات من أجل العمل الجماعي، وبناء الشراكات والقدرات الوظيفية الفعّالة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادرات إلى تحقيق نتائج مرتبطة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مثل الحلول المنهجية والمستدامة. وترد في ما يلي نتائج التقييم المتعلقة بالمساهمات التي قدمتها مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

النتيجة 7: تركز غالبية تدخلات مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نقل الدراية الفنية وتبادل المعارف ومشاركة الخبرات بين الأقران.

32- 3يشير تحليل التقارير المرحلية المتاحة والتقارير النهائية والتقارير التقييمية التوليفية ودراسات الحالة القطرية إلى أنّ غالبية أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تركز على نقل الدراية الفنية وتبادل المعارف وتقاسم الخبرات بين الأقران في ما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، قام مشروع للتعاون بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي في اليمن بمشاركة المعارف بشأن التمويل البالغ الصغر مع النساء والشباب في الصومال. ودعم مشروع آخر

[10] على سبيل المثال، يمكن أن يستفيد تصميم تدخلات مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من التحليل القطري الذي يتم إجراؤه في إطار مبادرة "العمل يدًا بيد".

الزيارات القطرية من أجل تبادل الآراء بين طائفة واسعة من الجهات المعنية من ميانمار التي تزور نظرائها في نيبال وفييت نام (موظفو الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع المدني ومنظمات المنتجين).

النتيجة 8: قدّمت مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة للمنظمة الدعم للتعاون المؤسسي من خلال شبكات الخبراء الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية.

33- تسعى مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى تعزيز قدرات الأعضاء التنسيقية من خلال إنشاء آليات للتنسيق الإقليمي، ودعم التعاون الأكاديمي من أجل إعداد البحوث المشتركة والاشتراك في وضع الدورات وتبادل الطلاب.

34- ومن الأمثلة على هذا التعاون إنشاء هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز التي تعتبر إحدى أنجح الشراكات الإقليمية،[11] وإنشاء خمسة مراكز مرجعية لتبادل المعارف عبر البلدان، مثل مراكز الامتياز الخمسة في الصين المعترف بها كمؤسسات عليا في مختلف المجالات الفنية بما في ذلك إنتاج الأرزّ والزراعة الاستوائية ومصايد الأسماك.

35- وهناك مثال آخر على التعاون المؤسسي في كوبا حيث قدمت الحكومة المشورة الفنية والتدريب إلى الجمهورية الدومينيكية وهايتي للقضاء على حمّى الخنازير التقليدية لثلاث سنوات متتالية من عام 2015 إلى عام 2017. وأدّى ذلك إلى تعزيز أوجه التعاون، حيث قام المركز الوطني للصحة الحيوانية والنباتية في كوبا بالتعاون مع جامعة سانتو دومنغو في الجمهورية الدومينيكية بوضع وتنفيذ مشروع لبرنامج التعاون التقني (TCP/RLA/3502) بشأن تحقيق الأمن الغذائي في الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

النتيجة 9: وجد التقييم عدة أمثلة على مشاريع للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بما يُسهم في تعزيز الحوار على مستوى السياسات.

36- ذكرت الجهات المعنية التي أجريت معها مقابلات أنّ دعم الحوار على مستوى السياسات بين البلدان هو أحد الإسهامات الرئيسية التي قدّمها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد تأكّد ذلك من خلال التقارير التقييمية التوليفية والأمثلة العديدة التي وُجدت في دراسات الحالة القطرية. واتخذ الحوار على مستوى السياسات نماذج مختلفة مثل **الترويج للأحداث الرفيعة المستوى** التي تهدف إلى تسهيل تبادل المعارف **بين العديد من البلدان المضيفة** والبلدان المقدمة للمساعدة وبناء الالتزام السياسي. وهذه التبادلات شائعة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث أفادت التقارير أنّ بلدانًا مثل نيكاراغوا وترينيداد وتوباغو استفادت من الحوار الرفيع المستوى على مستوى السياسات للتعلّم من تجارب البلدان الأخرى.[12] وشملت بعض الأمثلة الإضافية ما يلي:

(أ) ساهم مشروع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل إنتاج الأرزّ المستدام في تنظيم المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى بشأن الأرزّ الذي عُقد في السنغال في عام 2018. وقدّم هذا المؤتمر

[11] FAO. 2017a. *Evaluation of FAO's Contribution to Strategic Objective 4: Enabling Inclusive and Efficient Agricultural and Food Systems.* Annex 3. https://www.fao.org/evaluation/evaluation-digest/evaluations-detail/en/c/1051264

[12] FAO. 2018. *Evaluación del Programa de Cooperación de la FAO en Nicaragua (2013-2016).* Roma. https://www.fao.org/3/I9887ES/i9887es.pdf; and FAO. 2016b. *Evaluation of FAO contribution in Trinidad and Tobago*. https://www.fao.org/evaluation/evaluation-digest/evaluations-detail/en/c/416189/

ثماني توصيات تدعو إلى تعزيز التوجيه الجماعي للسياسات ودعم التنفيذ والاستثمار المشتركين للمشروع من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرزّ في البلدان الأفريقية.[13]

(ب) وقدّم برنامج مرفق الغابات والمزارع في غواتيمالا الدعم لتحالف الشعوب والغابات في أمريكا الوسطى من أجل عقد اجتماع دولي في مدينة مكسيكو بالمكسيك حضره 100 ممثّل من ممثلي المجتمعات المحلية من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي وكوستاريكا وغواتيمالا والمكسيك ونيكاراغوا لتبادل الخبرات المجتمعية في مجال إدارة الأراضي وحوكمة الغابات. وحدّد المشاركون العقبات التي تحول دون تحسين السياسات العامة وأعربوا عن استعدادهم للتواصل مع القادة السياسيين في بلدانهم لاتخاذ الإجراءات ذات الصلة.[14]

(ج) وفي إطار مشروع مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية، قامت المنظمة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعم ست ندوات دولية رفيعة المستوى بشأن برامج التحويلات النقدية المشروطة، وبتيسير المناقشات بين وزراء السياسات الاجتماعية وكبار المسؤولين التنفيذيين وخبراء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي بشأن المسائل المتصلة بالتحويلات النقدية. واعتبرت هذه الأحداث هامة لأنها أنشأت معارف تؤكد مجدّدًا أهمية النهج الشامل في معالجة مشكلات الجوع بصورة جماعية.[15]

(د) وفي إطار برنامج التعاون بين بلدان الجنوب المشترك بين المنظمة والصين، عُقدت سلسلة من المشاورات الدولية الرفيعة المستوى للخبراء بشأن المعلومات الخاصة بالأسواق الزراعية من أجل بلورة السياسات التجارية في بلدان شرق أفريقيا. وكان الهدف من حلقات العمل هو تحديد الثغرات والاحتياجات في نظم المعلومات المتعلقة بالأسواق واقتراح مشروع للتعاون بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز نظم المعلومات على المستويين الإقليمي والقطري.[16]

(هـ) وحددت حلقة العمل الأقاليمية بشأن دعم الزراعة الأسرية، التي حظيت بدعم مشروع للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ممّول من البرازيل، مجالات التركيز للارتقاء بالعمل على مستوى السياسات وتعزيز التعاون في مختلف المناطق بغية تحسين النتائج.[17]

(و) ودعم الصندوق الاستئماني للتضامن في أفريقيا مشاركة الوزارات التنفيذية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي[18] للتوصل إلى استجابة إقليمية للآفات العابرة للحدود. وأدى ذلك إلى اتخاذ تدابير صحية ونباتية منسّقة بشكل جيّد، مثل الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة مرض عفن الذرة الفتّاك.

---

[13] FAO. 2020a. *Final evaluation of the project "Partnership for sustainable rice systems development in sub-Saharan Africa"*. Rome. https://www.fao.org/evaluation/evaluation-digest/evaluations-detail/en/c/1306715/

[14] FAO. 2016c. *Mid-term evaluation of the Forest and Fam Facility programme*. Rome. https://www.fao.org/3/bq504e/bq504e.pdf

[15] منظمة الأغذية والزراعة. من دون تاريخ. *Evaluación del Proyecto Iniciativa contra el Hambre en América Latina y el Caribe* (لم يُنشر).

[16] FAO. 2016d. *Evaluation of FAO's contributions in the United Republic of Tanzania*. Rome. https://www.fao.org/evaluation/evaluation-digest/evaluations-detail/en/c/461176/

[17] FAO. 2017b. *Evaluation of FAO's contribution to the reduction of rural poverty through Strategic Programme 3*. Annex 3: Assessment of progress on access and empowerment. https://www.fao.org/evaluation/evaluation-digest/evaluations-detail/en/c/853935/

[18] الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هي: أنغولا وبوتسوانا وإسواتيني وليسوتو وملاوي وموزمبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزيمبابوي.

37- ويتمثّل النموذج الثاني للحوار على مستوى السياسات في تبادل المعلومات **بين البلدان** بهدف مواءمة السياسات التي تضعها الوزارات المعنية بشأن مسائل مشتركة. وشملت بعض الأمثلة ما يلي:

(أ) في إطار برنامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المغرب، نُظّمت سلسلة من التبادلات مع صانعي القرار في وزارة الزراعة في إسواتيني بشأن التوجهات الاستراتيجية لخطة المغرب الأخضر وإمكانية تطبيقها وتكييفها في السياق الوطني، مما يشير إلى تأثير مشاريع التعاون القوي على تغيير السياسات.[19]

38- وعُقدت أيضًا **حوارات سياساتية بين النظراء البرلمانيين** ولا سيما في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويمكن أن تؤدي هذه الحوارات إلى آثار طويلة الأمد من خلال إجراء تغييرات في التشريعات. وعلى سبيل المثال، أتاحت مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب إجراء تبادلات ومناقشات بين ممثلي الجبهتين البرلمانيتين لمكافحة الجوع في غواتيمالا وهندوراس. ودعمت المنظمة مشاركة البرلمانيين في سلسلة من الأحداث، ما زاد من وضوح الرؤية السياساتية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي.[20]

النتيجة 10– مع أن المنظمة قد شجعت على تهيئة بيئة تمكينية وشاملة لمشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا يزال هناك مجال للتحسين خاصة على المستوى القطري.

39- أبرزت الدراسة المرجعية أنّ كيانات الأمم المتحدة الأخرى تضطلع بمجموعة أنشطة أوسع نطاقًا من أنشطة المنظمة من أجل تهيئة بيئة تمكينية لمشاريع التعاون بين بلدان الجنوب. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: الدخول في اتفاقيات تشغيلية مع الشركاء الاستراتيجيين؛ ودعم القدرات والأطر الوطنية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وبذل الجهود في مجال التوعية؛ وتعزيز الحوار على مستوى السياسات في المنتديات العالمية؛ والعمل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والمنظمات والمبادرات الإقليمية؛ وتعزيز المبادرات الإقليمية أو المواضيعية للتعاون بين بلدان الجنوب؛ ودعم الحكومات الوطنية من أجل تعبئة الموارد؛ والمشاركة على مستوى سياساتي رفيع مع الحكومات والبرلمانيين وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل تهيئة بيئة سياساتية مواتية للتعاون بين بلدان الجنوب.

40- واتخذت المنظمة عددًا من الخطوات لتهيئة بيئة تمكينية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد وقّعت على أكثر من 20 اتفاقية تشغيلية، وشاركت في العديد من المنتديات العالمية، وعملت مع المنظمات والمبادرات الإقليمية، وكذلك مع صانعي السياسات والبرلمانيين في جميع المناطق. غير أنّ تنفيذ مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لم يقترن في معظم البلدان التي شملتها دراسات الحالة بأنشطة مثل التدريب أو توعية الجهات المعنية المحلية بشأن التدابير الرامية إلى تيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيزهما. ولم تشارك المنظمة في بناء قدرات الحكومة أو البرلمانيين أو غيرهم من أصحاب المصلحة في ما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وكشفت الدراسة المرجعية أيضًا أنّ بعض وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب قد ربطت تدخلات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ببرنامج وطني مصمم خصيصًا لبناء القدرات. ويمكن أن تنظر المنظمة في إمكانية تكرار هذا النهج عند تنفيذ مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

[19] FAO. 2021. *Évaluation du programme pays de la FAO au Maroc 2017-2020.* Rome. https://www.fao.org/3/cb7668fr/cb7668fr.pdf

[20] FAO. 2017c. *Evaluación del Programa País Guatemala 2013-2016.* Roma. https://www.fao.org/3/bd689s/bd689s.pdf

النتيجة 11: نجحت المنظمة في التفاوض على إنشاء صناديق استئمانية مخصصة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولكن هناك اعتماد كبير على بعض البلدان (لا سيما البرازيل والصين) وحاجة إلى تنويع الشراكات.

41- أظهرت الأدلة المستقاة من التقارير التقييمية التوليفية أنّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كان أداة حاسمة لتوطيد التعاون الإقليمي، ولا سيما في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[21] وكذلك في إقليم أوروبا وآسيا الوسطى.[22] ويُعدّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي آلية تجذب بلدان الجنوب النامية لتكون شريكة في التنمية (بدلًا من أن تكون مستفيدة فحسب). ويتمثّل أحد الأدوار الرئيسية التي اضطلعت بها المنظمة في التفاوض على الصناديق الاستئمانية المخصصة (لأكثر من 15 عامًا) مع بلدان مثل البرازيل والصين وتركيا. وتُعدّ الشراكات الثلاثية مع الجهات المانحة التقليدية أيضًا مصدرًا هامًا لتوفير الأموال من خارج الميزانية وتوفير التكنولوجيا والخبراء.

42- وهناك فرصة لتوسيع نطاق التمويل لمشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل التي كانت مستفيدة من هذه المشاريع حتى الآونة الأخيرة، وكذلك من بنوك التنمية المتعددة الأطراف الجديدة مثل بنك التنمية الأوروبي الآسيوي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا،[23] وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.[24] ويُشار أيضًا إلى القطاع الخاص بأنّه مجال جديد تتاح فيه فرصة تعبئة الموارد لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولم يجد التقييم سوى أمثلة قليلة على تمويل القطاع الخاص لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على سبيل المثال الصندوق الاستئماني لبرنامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابع للمغرب (حوالي مليون دولار أمريكي).

43- ومن المتوقع أيضًا أن تُشارك البلدان المضيفة في تحمّل تكاليف مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي هذا الصدد، تقدم أوغندا مثالًا لبلد يستخدم موارده الخاصة لدعم مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقامت حكومة الصين بتمويل الجزء الأكبر من مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب في أوغندا في إطار الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة والصين، مع وجود محدود للجهات المانحة الأخرى. وقد التزمت الحكومة في أوغندا بتخصيص 9.6 ملايين دولار أمريكي لتنفيذ مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهو التزام هام من بلد منخفض الدخل مثل أوغندا ويمكن لبلدان أخرى أن تكرره.

[21] FAO. 2019a. *Evaluación del posicionamiento y aportes del programa de la FAO en Cuba 2013-2018.* Roma. https://www.fao.org/evaluation/digest/evaluation-detail/es/c/1252328/; FAO. 2019b. *Evaluación del Programa de FAO en México 2013-2018.* Roma. https://www.fao.org/publications/card/es/c/CA5333ES/; and FAO. n.d. *Evaluación del Programa Mesoamérica Sin Hambre.*

[22] FAO. 2020b. *Evaluation of FAO's country programme in Armenia 2016-2020.* Rome. https://www.fao.org/3/cb1353en/cb1353en.pdf; and FAO. 2016e. *Evaluation of the FAO-Turkey Partnership Programme.* Rome. https://www.fao.org/3/ca4465en/ca4465en.pdf

[23] نفّذ البنك مشاريع للتعاون الثلاثي في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء.

[24] على سبيل المثال، تم إدراج مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب كأداة محتملة في الاتفاقية الموقعة مع بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، والذي وافق في عام 2017 على دعم البلدان في وضع اقتراحات المشاريع لتقديمها إلى مرفق البيئة العالمية. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة الفنية لصياغة الاقتراحات، وحاولت إقامة حوارات متبادلة بين البلدان. ولكنّ لم يتم الاعتراف بتلك الأنشطة، فكلّ ما يهمّها كبنوك هو اقتراحات التمويل.

دال — الاستدامة

النتيجة 12: وجد التقييم أنّ عددًا من تدخلات مشـــاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تنطوي على احتمال زيادة الاستدامة، لا سيما تلك التي تركز على الحلول المنهجية.

44- تعتمد اسـتدامة النتائج التي تحققت على الصـعيد القطري من خلال مشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على عدد من العوامل أهمها وجود الظروف المواتية. وفي منطقة أمريكا الوســـطى دون الإقليمية، من بين العمليات الرئيســـية الثلاث المدعومة (التغذية المدرســـية والأمن الغذائي والزراعة الأســـرية والتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصـمود)، تحقق أعلى مستوى من الاستدامة في مجال التغذية المدرسية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى وجود أطر تمكينية قوية، مع ارتفاع مستوى الشعور بالمسؤولية والقدرات والموارد. وفي أوغندا، وجد التقييم أمثلة قوية على الاستدامة الاقتصادية والسياسية للحلول المنهجية.[25]

45- ومن ناحية أخرى، يبدو أنّ بعض المبادرات التقنية التي اتخذها المنتجون تحقق فوائد اقتصادية، على سبيل المثال من خلال تحســـين أنواع المحاصـــيل والمدخلات (أي أنها فعالة). ومع ذلك، في البلدان التي شملتها دراســـات الحالة، لم تكن هناك أمثلة كثيرة على مبادرات من هذا القبيل أسفرت عن توسيع نطاق تكنولوجيات الإنتاج أو المصـادقة الوطنية على المبادرات من قبل الحكومة، مثل حالة مقصـــف التغذية المدرســـية في الســـنغال. وفي بعض الحالات، لم يكن نموذج الأعمال التجارية قابلًا للاسـتمرار بالضـرورة. وفي بلدان أخرى، يكون التمويل قصـير الأجل مما يحد من آثار المشـروع ومن قدرة المؤسـسـات الوطنية والشـركاء المنفذين على تولي زمام المشـاريع ومتابعتها (على سـبيل المثال في سري لانكا)، أو لا توجد استثمارات كافية (على سبيل المثال، تأثّرت عملية توسيع نطاق نموذج مقصف التغذية المدرسية في السنغال بقصر أجل الدعم المقدّم وبمحدودية الموارد المالية الوطنية).

46- وبصـورة أعمّ، قلّما يسـتمر الدعم المالي بعد انتهاء المشـروع. ففي منغوليا، على سـبيل المثال، عززت طريقة تقاسـم التكاليف بين الحكومة والوحدات المضـيفة (المؤسـسـات الخاصـة والجمعيات القطاعية الزراعية) الشـعور بالمسـؤولية لدى المسـتفيدين ومواصـلة تنفيذهم للحلول التقنية التي قدمتها مشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب. غير أنّ معظم الحلول ما زالت مقتصـرة على الوحدات المضـيفة، باسـتثناء تقنية الدفيئات الشـمسـية السـالبة التي جرى توسـيع نطاقها، والتي تلقت دعمًا حكوميًا عن طريق الإعفاءات الجمركية والإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة.

[25] على سـبيل المثال، دمج الأنشـطة والأهداف الخاصـة بمشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب بين الصـين وأوغندا في برامج العمل والميزانية الخاصـة بوزارة الزراعة. وهذا يضمن استمرارية أسلوب التعاون بين بلدان الجنوب حيث قطعت أوغندا التزامًا رسميًا بتوطيد شراكات التعاون بين بلدان الجنوب في إطار خطة التنمية الوطنية.

هاء – دمج المواضيع الشاملة

النتيجة 13: وجد التقييم عدة أمثلة على تدخلات قامت فيها مشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بتعزيز المواضيع الشاملة مثل تغير المناخ والتغذية والمساواة بين الجنسين. ويمكن مواءمة الوثائق الاستراتيجية لمشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل أفضل مع الاستراتيجيات المؤسسية مثل سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشـأن بالمسـاواة بين الجنسـين للفترة 2020–2030، ورؤية واسـتراتيجية عمل المنظمة في مجال التغذية، واستراتيجية المنظمة الخاصة بتغير المناخ للفترة 2022–2031.

47- لا تراعي التوجيهات الاستراتيجية **المواضيع الشاملة التي تتناولها المنظمة** بشكل منهجي. ولا تأخذ هذه الوثائق في الاعتبار النُهج القائمة على حقوق الإنسان أو مبدأ "عدم ترك أيّ أحد خلف الركب"، وهي لا تعتمد بشكل كافٍ على الاستراتيجيات المؤسسية ذات الصلة (سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2020–2030)، ورؤية واسـتراتيجية عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التغذية، واسـتراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصـة بتغير المناخ للفترة 2022–2031). ومع ذلك، فإن المجالات ذات الأولوية الواردة في الاتفاقيات تتماشى عمومًا مع الموضوعات الشاملة، باستثناء مسألة المساواة بين الجنسين التي تظهر فقط في الاتفاقية الموقعة مع تركيا.

48- يتسـم **تغير المناخ** بآثار عابرة للحدود. ولذا فهو يتطلّب بذل جهود جماعية وتعاونًا بين البلدان تتناسـب تمامًا مع نموذج التعـاون بين بلـدان الجنوب والتعـاون الثلاثي. واعتبر تقييم دعم المنظمـة للعمـل المنـاخي[26] (الهدف 13 من أهداف التنمية المسـتدامة) أنّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يُعدّ مصـدر تمويل هام للتكيف مع تغير المناخ وأنّ عددًا من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تُعالج قضـايا تغير المناخ. وبالإضـافة إلى المبادرات التي تركز تحديدًا على تغير المناخ، يُدمج عدد قليل من مشـاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الاعتبارات البيئية، مثل الصـندوق الاسـتئماني المشـترك بين المكسـيك ومنظمة الأغذية والزراعة للتكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي.

49- وفي ما يتعلق **بالمسـاواة بين الجنسـين**، كشـفت التقارير التقييمية التوليفية أنّ بعض مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تُشجّع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مثلًا من خلال أنشطة بناء القدرات والأحداث المتبادلة والرحلات الدراسية. وحظيت نساء الشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى بأولوية خاصة. وعلى الرغم من بعض الحالات التي عززت فيها أنشطة المشاريع المساواة بين الجنسين، فإنّ الجهود المبذولة لا تبدو كافية ومنهجية بما فيه الكفاية. وقد ركّزت مشـاريع أو أنشـطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ذات الطابع الفني بقدر أكبر بكثير على تعميم مراعاة المنظور الجنسـاني من تلك المشـاريع ذات المكونات الاجتماعية والبيئية. فعلى سـبيل المثال، كشـفت حالة أوغندا أنّ المسـاواة بين الجنسـين والمنظور الذي يراعي الفوارق بين الجنسـين لا يؤخذان في الاعتبار بشكل كافٍ في مرحلتي تصميم المشاريع وتنفيذها. وينعكس ذلك أيضًا في الافتقار إلى بيانات ومؤشرات أساسية مصنفة حسب نوع الجنس. وهناك حاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات في كيفية تخطيط التدخلات، بما في ذلك إجراء تقييمات للشؤون الجنسانية وتحليلات بشأن مواطن الضعف لدى الجنسين بشكل منهجي، مع

[26] FAO. 2021. *Evaluation of FAO's support to climate action (SDG 13) and the implementation of the FAO Strategy on Climate Change (2017)*. Rome. https://www.fao.org/3/cb3738en/cb3738en.pdf

تحديد مؤشرات وأهداف محددة حسب نوع الجنس تمشيًا مع سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين، وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

50- ولم يُعثر إلّا على أمثلة قليلة عن **تمكين الشباب** في أنشطة مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الأمثلة التي تم فيها إشراك الشباب مشروع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل إنتاج الأرزّ المستدام الذي يهدف إلى دعم الشباب في نشر التقنيات والابتكارات الجديدة (ولكن من دون مؤشرات وأهداف محددة).

51- وتُعتبر معالجة **الأمن الغذائي والتغذوي** موضوعًا رئيسيًا في مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويُعدّ برنامج التغذية المدرسية في البرازيل و"مبادرة تحرير منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع" مشروعين رائدين رئيسيين في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهما يهدفان إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذوي. وفي أمريكا الوسطى، تمّ اختيار المجموعات السكانية الثلاثة التي أُسندت إليها الأولوية كونها معرضة بشكل خاص لانعدام الأمن التغذوي (مجتمعات الشعوب الأصلية، والنساء بمن فيهم نساء الشعوب الأصلية، والشباب في المناطق الريفية). وثمّة مثال آخر في سري لانكا حيث يُدمَج نهج مراعٍ للتغذية بشكل جيد في تصميم المشروع الوطني للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن سلاسل القيمة الخاصة بالفواكه.

خامسًا – الاستنتاجات والتوصيات

52- خلص التقييم إلى أنّ المنظمة قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في تيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتعترف الجهات المعنية بمصداقية المنظمة وبموثوقيتها في توفير المساعدة الفنية والدعم لمشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويُشير التحليل إلى أنّ المنظمة قد ركّزت التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مشاريع التنمية التي تدعم تبادل المعارف والخبرات الفنية، فضلًا عن إنشاء منصات للربط بالشبكات، ولكنّها ركزت بدرجة أقل على المشاريع الإنسانية أو على تهيئة بيئة تمكينية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التوصية 1: ينبغي أن تنظر المنظمة في كيفية الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كآلية لتنفيذ المشاريع الخاصة بحالات الطوارئ والقدرة على الصمود، في سياق اتساع نطاق عملها في مجال الاستجابة الإنسانية.

53- يشير التحليل إلى أنّ العديد من تدخلات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولكن ليس جميعها، مصممة لتلبية الاحتياجات المحلية ومكيّفة مع السياقات المحلية وقائمة على الدروس المستخلصة من المشاريع السابقة أو البرامج الأخرى. فقد كانت بعض مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي طموحة أكثر مما ينبغي بالنظر إلى المهلة والموارد المتاحة، و / أو كانت تفتقر إلى التزام قويّ من طرف مجموعة واسعة من الجهات المعنية، وخاصة الجهات الفاعلة غير الحكومية، مما قلّل من احتمال تنفيذ مشاريع مؤثرة ومستدامة.

التوصية 2: ينبغي أن تنظر المنظمة بشكل منهجي في المسائل الخاصة بكل سياق والاحتياجات المحلية عند تصميم تدخلات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتشمل بعض الإجراءات المقترحة تحليل السياق المناسب، مع مراعاة أوجه التآزر مع مشاريع المنظمة الأخرى و/أو مبادرات الشركاء، وتوسيع نطاق المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الوثائق المتعلقة بالنتائج والدروس المستفادة.

54- يشير التحليل إلى أنّ العديد من التدخلات كانت ناجحة بشكل خاص، لا سيما في ما يتعلق بالحلول النظمية الداعمة. وهو يوضح أيضًا أنّ استدامة المشاريع تتأثر بمستوى الشعور بالمسؤولية وبالقدرات والموارد.

التوصية 3: ينبغي أن تركز المنظمة بقدر أكبر على تهيئة بيئة تمكينية داخل المنظمة وخارجها على حدّ سواء بما يكفل تبنّي مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل أفضل وتعزيز احتمال تكرارها. وتشمل بعض الإجراءات المقترحة بناء القدرات الموجّه للموظفين وللموظفين الحكوميين المشاركين في مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والدعوة إلى إسناد أولوية أكبر لتدخلات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى المكاتب القطرية.

55- تتمتع المنظمة بسجل حافل في تنفيذ مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعمًا للتعاون المؤسسي وللحوار على مستوى السياسات في مجموعة واسعة من المجالات الفنية. ومع ذلك، تعتمد المنظمة بشكل كبير على بعض البلدان المانحة وهي بحاجة إلى تنويع شراكاتها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تشير الوثائق الاستراتيجية لمشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل كافٍ إلى المبادرات المؤسسية ذات الصلة، مثل سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2020–2030، ورؤية واستراتيجية عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التغذية، واستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتغير المناخ

للفترة 2022–2031.[27] ويشير التحليل إلى أنّ وضع إرشادات محدّثة يمكن أن يُيسّر زيادة التركيز على هذه المواضيع الشاملة المهمة في إطار اتفاقيات الشركاء ومشاريعهم.

التوصية 4: ينبغي أن تُحدد المنظمة جهودها في مجال التوجيه الاستراتيجي والتواصل وتعبئة الموارد من أجل إدماج المواضيع الشاملة على نحو أفضل، وتحسين الوعي والشراكات المتنوعة.

[27] تمت الموافقة على استراتيجية المنظمة للعلوم والابتكار في يونيو/حزيران 2022، وبالتالي لم يتم إدراجها في عملية التقييم.

يود مكتب التقييم أن يتوجه بالشكر إلى جميع من ساهموا في إعداد هذا التقييم.
وتكوّن فريق التقييم من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السيد Ian Goldman – مستشار رئيسي
السيدة Natascia Palmieri
السيدة Melissa Pomeroy
السيد Abdoulaye Sye
السيدة Wenxin Zhang
السيدة أروى خالد – مديرة التقييم

دراسات الحالات القطرية

السيد عبد المجيد بو لعسل (الجزائر)
السيد Rashad Huseyno (أذربيجان)
السيد Samuel Niki-Niki (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
السيد Carlos Gofrey (كولومبيا)
السيد Mauricio Quesada (السلفادور)
السيد David Grajeda (غواتيمالا)
السيدة Erdenechimeg Tserendorj (منغوليا)
السيد Obert Mutumba (ناميبيا)
السيدة Piroshini Trikawalagoda (سريلانكا)
السيد Abdoulaye Sye (السنغال)
السيد Edward Mwesigwa (أوغندا)

يُوجّه شكر خاص إلى السيّدة سارا جاف على ما قدّمته من دعم إداري قيّم.
وتولى السيد Carlos Gofrey مراجعة هذا التقرير في إطار استعراض النظراء.
وقامت السيدة Shannon Clay بتصحيح هذا التقرير.